Publication	Al Shorouq
Date	December 19, 2016
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Medical Syndicate: MoH talks with drug manufactures won’t resolve shortage crisis
Page	05
Reporter	Hadeir Al Hadary

«الأطباء»: مخاطبة «الصحة» لشركات الأدوية لن تحل أزمة النواقص

■ النقابة تطالب بدعم الشركات المحلية وتشكيل لجنة تقصى حقائق لمراجعة فوضى التسعير

كتبت ـ هدير الحضرى:

قالت النقابة العامة للأطباء، إن مخاطبة وزارة الصحة للشركات لرفع أسعار ١٥٪ من أدويتها بنسبة ٥٠٪ لن يحل مشكلة النواقص، محذرة من احتمالية رفع بعض الشركات لأسعار الأدوية الأغلى والأكثر ربحا والتقليل من إنتاج الأدوية الأخرى الأرخص.

وأضافت النقابة فى بيانها، أمس، أنه من المتوقع استمرار أزمة نواقص الأدوية وخصوصا الأصناف الأرخص، واستمرار ضغط شركات الأدوية من أجل رفع أسعار باقى الأصناف بسرعة حتى يتم توفيرها، متابعة أنه سبق زيادة أسعار الأدوية بشكل «غير المدروس»، ولم ينتج عنه سوى فتح الأبواب لشرائها بضعف الثمن من السوق السوداء.

وطالبت النقابة بإعداد قائمة بالأدوية الأساسية التى لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها، ويتم دعم الشركات المحلية التى تنتجها، كإعفاء مستلزمات الإنتاج والخامات الدوائية من الجمارك، وأن تتولى الدولة استيرادها مع توفير الدعم الذى لا يسمح بارتفاع سعرها، مشددة على ضرورة مراجعة تسعير الأدوية الأصلية بعد انتهاء فترة الملكية الفكرية، وبدء إنتاج المثال مع مراجعة دقيقة لنظام تسعير كل دواء على حده.

وأكدت النقابة على ضرورة دعم دور الهيئة القومية للبحوث والرقابة الدوائية وإعطائها حق التفتيش المفاجئ على شركات الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الغذائية وأخذ عينات للتحليل، وإلزام إدارة الصيدلة بوزارة الصحة بمنع تداول أى أدوية تقرر الهيئة مخالفتها للمواصفات، وذلك لدعم ثقة المواطن والطبيب المصرى فى المثائل المحلية الأرخص سعرا، وتحسين جودة الدواء المصرى وتمكينه من المنافسة فى حال التصدير.

واقترحت النقابة تشكيل لجنة تقصى حقائق تضم جميع الأطراف المعنية (لجنة الصحة بالبرلمان وإدارة الصيدلة بوزارة الصحة وغرفة صناعة الدواء ونقابتى الصيادلة والأطباء ولجان الحق فى الصحة والحق فى الدواء) لمراجعة فوضى سياسات تسعير الدواء التى تسمح بوجود مثائل أى أدوية تحمل نفس الاسم العلمى لنفس الدواء والذى يكون بعضها بنحو ٢٠ جنيها ويصل فى أصناف أخرى لأكثر من ٢٠٠ جنيه.

ولفتت النقابة إلى ضرورة إغلاق الأبواب الخلفية لتسجيل بعض الأدوية بعيدا عن التسعيرة الجبرية، مضيفة أنه يجب وضع سياسة دوائية حاكمة تهدف إلى دعم صناعة الدواء المصرى وإعادته إلى مكانته الطبيعية، حتى لا يتم استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على السوق كاملا والذى سيؤدى لارتفاع خرافى لتكلفة العلاج.

وأشارت إلى وجوب دعم شركات قطاع الأعمال العام والتى أصبحت تغطى ٤٪ من سوق الدواء بعد أن كانت تغطى حوالى ٦٠٪، مطالبة بالسعى لإقرار نظام تأمين صحى اجتماعى شامل يؤمن احتياجات المصريين من الدواء عن طريق مناقصات عامة، تفضل الدواء المصرى المماثل فى الجودة والفاعلية.